أحدهما: وحي، متلو، مؤلف تأليفاً معجز النظام، وهو القرآن.

والثاني: وحي مروي، منقول غير مؤلف، ولا معجز النظام، ولا متلو، ولكنه مقروء هو الخبر الوارد عن رسول ا (صلى ا عليه وآله) وهو المبين عن ا عزّوجلّ مراده.

"ولا تختلف السنة عن القرآن في الحجية، وقد أجمع على ذلك علماء الإسلام، وعقد أهل الحديث في كتبهم أبوابا تدل تراجمها على ذلك، فقد ترجم الخطيب البغدادي أول أبواب كتابه الكفاية بعنوان: "باب ما جاء في التسوية بين حكم كتاب ا تعالى، وحكم سنة رسول ا (صلى ا عليه وآله) في وجوب العمل، ولزوم التكليف"(1).

رأي الإمامية في طريق ثبوت التفسير بالسنة المطهرة:

قال السيد أبو القاسم الخوئي في البيان:

"ولابد للمفسر من أن يتبع الظواهر التي يفهمها العربي الصحيح، فقد بينا لك حجية الظواهر أو يتبع ما حكم به العقل الفطري الصحيح، فأنه حجة من الداخل، كما أن النبي حجة من الخارج أو يتبع ما ثبت عن المعصومين (عليهم السلام) فإنهم المراجع في الدين، والذين أوصى النبي (صلى ا عليه وآله) بوجوب التمسك بهم فقال: إني تارك فيكم الثقلين كتاب ا، وعترتي أهل بيتي، ما أن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبدا"(2).

ولا شبهة في ثبوت قولهم (عليهم السلام) إذا دل عليه طريق قطعي لا شك فيه"(3).

وقال الشيخ الطوسي (ره) في تفسيره التبيان:

"واعلم أن الرواية ظاهرة في أخبار أصحابنا بأن تفسير القرآن لا يجوز إلاّ

---

1 ـ تدوين السنة الشريفة ـ بدايته المبكرة في عصر الرسول (صلى ا عليه وآله) ومصيره في عهود الخلفاء إلى نهاية القرن الأول ـ السيد محمّد رضا الحسيني الجلالي ـ ط 1 ـ دار الهادي ـ لبنان ص 347 وما بعدها.

2 ـ كنز العمال ـ باب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ ج 1 ص 153 ـ 332 ـ طبعة دائرة المعارف العثمانية.

3 ـ البيان ـ الخوئي ـ ص 421 ـ تحت عنوان مدارك التفسير.